

الفصل الأول

البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات

د. سمير عوض

مقدمة

تستعرض هذه الورقة بالتحليل الفترة التي تمتد إلى ما قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦) بحوالي عام وبالتحديد منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من كانون الثاني (يناير) لعام ٢٠٠٥ والتي فاز فيها مرشح حركة فتح محمود عباس (أبو مازن) على برنامج يتضمن ضمان السلم الاجتماعي الداخلي والتحرك باتجاه إنجاز العملية السلمية وإتاحة المجال لتطوير فرص التنمية الاقتصادية.

بشكل عام، اتسمت العناصر الرئيسية المؤثرة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية بعدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية لدى القوى الفاعلة. تميزت هذه الفترة بإضطرابات على كافة المستويات، الأمنية والسياسية والاقتصادية، استمرت حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح في الانتشار، ولم تنجح قوات الأمن الفلسطينية بفرض سيادة القانون والحد من التجاوزات الأمنية، وتعثرت محاولات تنفيذ خطط الإصلاح لإعادة تنظيم بنية وهيكلية الأجهزة الأمنية^١. في غضون ذلك استمرت إسرائيل بسياسة الاقتحامات المتكررة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وقامت بسلسلة من الاغتيالات للقيادات الفلسطينية.

أما على الصعيد السياسي فقد تميزت هذه الفترة بإصرار إسرائيل على أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني، وبتأخذها خطوات من جانب واحد تهدف إلى وضع الحدود النهائية

^١ يزيد صايغ وجاريت شوبرا: في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، آب ٢٠٠٥.

للدولة الفلسطينية مع ما يعنيه ذلك من ضم واسع للأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات وإكمال بناء جدار الفصل العنصري. كما أن إسرائيل قامت بانسحاب شبه كامل من قطاع غزة تم الانتهاء منه في ١٢ (أيلول) ٢٠٠٥، تضمن إخلاء المستوطنات وتدميرها وإخلاء المستوطنين وسحب القوات العسكرية إلى مناطق على أطراف قطاع غزة. ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل بإحكام سيطرتها على الضفة الغربية وقد اقتربت من تنفيذ مخططاتها الرامية إلى ضم القدس الشرقية والكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بخطة الانسحاب أحادي الجانب (خطة الانطواء أو التجميع).

أما في الجانب الاقتصادي فقد أدى تفاقم الوضع المعيشي المتردي للشعب الفلسطيني إلى إضعاف الثقة بإيجابية نتائج العملية السلمية وفقدان الأمل بإمكانية أن يتغير الحال البائس إلى الأفضل ضمن نفس الشروط وموازين القوى والسياسة القديمة. ترافق ذلك مع فرض حصار خانق على الشعب الفلسطيني أصاب الاقتصاد الفلسطيني العام بالشلل باستثناء بعض القطاعات المحلية. تحكمت إسرائيل خلال هذا الحصار تماماً بالواردات الفلسطينية وفرضت قيوداً شديدة على الصادرات. فعملية السلام المتعثرة على مدى أكثر من عشر سنوات لم تؤت ثمارها سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وبدأ الحل النهائي القاضي بزوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعيد المنال. ومثل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة نموذجاً مناقضاً لفشل المفاوضات واتفاقيات السلام. فقد صور على أنه نجاح واضح للمقاومة وللموقف الراض للاعتراف بإسرائيل والراض للحلول السلمية.

هذه المحاور الثلاثة أثرت بشكل متفاوت على رؤية وتوجهات الناخب الفلسطيني وعلى ترتيبه للأولويات والهموم والتحديات التي يواجهها.

(١) السياسة الداخلية في فلسطين

شاركت كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في جولات حوار القاهرة الذي أسفر عن اتفاق في آذار (مارس) ٢٠٠٥ حسمت بشأنه مسألة مشاركة جميع القوى الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في جولة الانتخابات التشريعية الثانية. وتم الاتفاق فيه على خمسة بنود تشكل أساساً للسياسة الفلسطينية، وبالأخص تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها واستمرار "سياسة التهدئة" أو الهدنة الموجهة نحو البيت الداخلي الفلسطيني وكذلك نحو إسرائيل.^٢ لم يتم إنجاز قانون الأحزاب الفلسطيني، ولم يتم الاتفاق على قواعد المشاركة في الانتخابات التشريعية

^٢ عبد الناصر النجار: إعلان القاهرة: التهدئة، استراتيجية فلسطينية. أم خلطة مصالح!!، جريدة الأيام، ٢٠٠٥/٣/١٩

لضمان استمرارية النظام السياسي كمسألة الاعتراف بشرعية ووحداية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية كشرط للمشاركة. إذ يمثل الموقف الحالي للحكومة الفلسطينية شكلاً من أشكال التضارب في المواقف ما بين القبول بشرعية السلطة الفلسطينية وعدم القبول بشرعية مرجعية هذه السلطة أي منظمة التحرير الفلسطينية.

دخول القوى السياسية للانتخابات، "إعلان القاهرة"

جرى الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية الثانية (التي أجريت في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦) وذلك خلال جولات الحوار التي تمت في القاهرة، انفتحت هذه الفصائل والقوى الفلسطينية أيضاً على جملة إصلاحات في مؤسسات السلطة الفلسطينية وفي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتجديد شرعية هذه المؤسسات وتوسيع عضويتها.

النص الحرفي لـ "إعلان القاهرة"

تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها، عُقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من ١٥ إلى ١٧ آذار ٢٠٠٥ بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

١- أكد المجتمعون التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢- وافق المجتمعون على برنامج للعام ٢٠٠٥ يركز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهديئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

٤- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ

الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي .

٥- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات .

أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية .

كما أن جميع الفصائل والأحزاب الفلسطينية اتفقت على ضرورة إعادة بناء المؤسسة السياسية الفلسطينية سواء كان ذلك من خلال تجديد شرعية السلطة الفلسطينية بإجراء الانتخابات، أو من خلال إعادة صياغة منظمة التحرير الفلسطينية ووقف حالة الترهل وعدم الفاعلية المزمته في مؤسساتها . وأنفق على إنجاز الشق الأول من البرنامج عبر إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في فلسطين . شكل هذا الاتفاق قاسماً مشتركاً بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وحافظ على التوازن المطلوب لإنجاز الاتفاق وتطبيقه . وتمكن وفد السلطة الفلسطينية من حمل الأطراف الأخرى المشاركة في الحوار على الالتزام بالتهدئة وإتاحة المجال للعمل السياسي والدبلوماسي، بالمقابل حصلت قوى المعارضة، وبخاصة حركة حماس، على اتفاق بإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في موعدها ودون تأخير .

يمثل موقف حماس من الانتخابات التشريعية تحولاً هاماً في أهداف الحركة مقارنة بموقفها من الانتخابات الأولى عام ١٩٩٦ حين قاطعت الانتخابات بدعوى عدم اعترافها باتفاق أوسلو ورفضها للمشاركة في أي ترتيب مؤسسي ينبثق عنه . أما في عام ٢٠٠٥ فقد قررت حماس أن تحول رصيدها الجماهيري "الكبير" إلى عدد من المقاعد في المجلس التشريعي للمشاركة في النظام السياسي عوضاً عن استمرارها بالعمل من خارج النظام السياسي .

جرت أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ وتم إنجاز أربعة مراحل حتى نهاية عام ٢٠٠٥ بانتظار تحديد موعد إجراء المرحلة الخامسة والأخيرة . وقد تميزت هذه الانتخابات بالنزاهة والشفافية، وحصلت فيها قوائم حركة فتح على ما نسبته (٣٧٪) وحركة حماس على (٣٤٪) وفيما

توزعت بقية الأصوات على قوائم انتخابية أخرى.^٣ كانت نتيجة هذه الانتخابات بعد إتمام مراحلها الأربع فوز حركة فتح في أغلبية المجالس المحلية في فلسطين وفوز حماس بأغلبية المقاعد في معظم المدن الكبرى في فلسطين.

تبنى قانون الانتخابات التشريعية الجديد نظاماً انتخابياً مختلطاً يجمع ما بين النظام الأغلب (ذي الدوائر المتعددة غير المتساوية) والنظام النسبي (أو نظام القوائم)، ورفع عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى ١٣٢ عضواً ينتخب نصفهم بقوائم نسبية على مستوى الوطن ونصفهم الآخر بالأغلبية البسيطة على مستوى الدوائر (المحافظات). أما بالنسبة للشق الثاني فقد تم الاتفاق بين الفصائل وخصوصاً حركتي فتح وحماس على إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تتسع للقوى السياسية الهامة والمؤثرة في الشارع الفلسطيني وخصوصاً حركة حماس التي تحظى بشعبية كبيرة في الشارع الفلسطيني. إن الاتفاق على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من شأنه أن يتجاوز الأزمة حول شرعية ووحداية تمثيل هذه المنظمة للشعب الفلسطيني، وأن يضمن انضواء كافة القوى السياسية وبخاصة الإسلامية على الساحة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

السلطة الوطنية الفلسطينية

ظهرت في العام ٢٠٠٥ قضيتان ذات أولوية في السلطة الفلسطينية، الأولى معالجة الفلتان الأمني وضبط فوضى السلاح والاحتكام إلى القانون وضم المجموعات المسلحة إلى أجهزة السلطة الفلسطينية. ما من شأنه أن يمهد الطريق لوجود سلطة واحدة وبنديقية شرعية واحدة وفقاً لرؤية رئيس السلطة الفلسطينية واللجنة الرباعية ومعظم الخبراء الاستشاريين الذين صمموا خطة الإصلاح الأمني الفلسطيني.^٤ لكن محاولات الإصلاح في المجال الأمني جميعها فشلت. فلم تنته المظاهر المسلحة للمجموعات المختلفة، وزادت الاقتحامات لمراكز السلطة الفلسطينية ومقراتها، وارتفعت حالات خطف الأجانب والاعتداء على المواطنين دون تحرك جدي من الأجهزة الأمنية الفلسطينية لاعتقال منفي هذه الأعمال أو منعها. أظهرت استطلاعات الرأي العام أن حوالي ثلثي المواطنين (٦٤٪) يفتقدون الأمن والسلامة لهم ولأسرهم.^٥

^٣ أنظر ورقة عدنان عودة في هذا الكتاب "نتائج انتخابات الحكم المحلي" ص ١٠٠، وجمال الشوبكي: الانتخابات في فلسطين: نظرة عامة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥، ص ٣.

^٤ جارت شوبرا وجيم ماكالوم: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني - إسرائيلي، في يزيد صايغ وجارت شوبرا: في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، آب ٢٠٠٥، ص ٢٦.

^٥ استطلاع رقم (١٧)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، رام الله، فلسطين ٧-٩ أيلول ٢٠٠٥

أدى عدم التمايز ما بين حركة فتح كتنظيم سياسي والسلطة الفلسطينية كنظام حكم دون فصل هذه العوامل على أساس مؤسسي إلى تحمل حركة فتح مسؤولية هذه الأعمال أمام المواطنين. في المقابل أبدت حركة حماس حنكة سياسية واضحة خصوصاً في الخطوات التي اتخذتها لإظهار انضباطها واحتكامها إلى القانون وتفعيل شبكة الخدمات الاجتماعية التي تشرف عليها الحركة، وبخاصة في قطاع غزة. أما بالنسبة للأحزاب والقوى الفلسطينية الأخرى فلم تنجح في تشكيل ائتلاف سياسي " تيار ثالث موحد " يخفف من حالة الاستقطاب بين فتح وحماس في الشارع الفلسطيني.

أما الأولوية الثانية فتتمثل بانتشار الفساد، فقد بينت نتائج استطلاعات الرأي العام أن ٨٧٪ من الجمهور الفلسطيني يعتقدون أن الفساد منتشر في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. كما أن فترة ما قبل الانتخابات شهدت الكشف عن حالات فساد في مؤسسات السلطة تمت إحالتها إلى النائب العام تتعلق بهدر المال العام والاختلاس وسوء الإدارة.

بقي دور مؤسسات السلطة غير فاعل. كما أنها بقيت عاجزة عن بسط سيطرتها، ولم يتبق من السلطة الفلسطينية سوى قدرتها على دفع رواتب موظفيها من أموال الضرائب والقروض والمساعدات الخارجية، مما أثر على الناخبين وتقييمهم لأداء السلطة والحزب الحاكم " حركة فتح " .

(٢) سياسات إسرائيل

ازدادت الإجراءات الاحتلالية التعسفية شراسة في الفترة التي سبقت الانتخابات. سواء كان ذلك من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية الواحد بمئات الحواجز وازدياد حملات المداهمة والاعتقال وصولاً إلى سياسة الاغتيالات. قام الجيش الإسرائيلي خلال الفترة السابقة (انتفاضة الأقصى) بتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية تحت ذرائع عدة تتعلق بالحرب ضد ما يسمى " بالإرهاب " . تضمن هذا النهج تدميراً شبه كامل للمؤسسة الأمنية الفلسطينية وإعادة احتلال لكافة المدن الفلسطينية.

استمرت إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ في بناء جدار الفصل العنصري وإكمال عزل القدس الشرقية عن مدن الضفة الغربية وضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل وفصل شبكة الشوارع والطرق التي يستخدمها المستوطنون عن تلك التي يستخدمها مواطنو الضفة الغربية. تطمع إسرائيل في تطبيقها لمخطط الفصل أحادي الجانب في أن تتمكن من ضم ما يقارب نصف مساحة الضفة الغربية وعزل السكان في تجمعات سكنية كبيرة منفصلة عن بعضها البعض. وتبقي مدن الضفة الغربية كسلسلة غير متصلة لا تملك القدرة على الاتصال أو التنمية الاقتصادية، وبخاصة بعد مصادرة المياه.^٦

^٦ أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦، ص ١٩٢.

رفضت إسرائيل السماح للفلسطينيين من شرقي القدس المشاركة في الانتخابات في البداية. لكن الفلسطينيين أصروا على مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات وفقا للإجراءات التي اتبعت في العام ١٩٩٦ (حسب بروتوكول الانتخابات الملحق باتفاقية أوسلو ٢ عام ١٩٩٥). لقي الموقف الفلسطيني دعما من اللجنة الرباعية وبخاصة من الولايات المتحدة ما أدى إلى تجاوب إسرائيل مع الرؤيا الدولية بضرورة السماح بإجراء الانتخابات في شرقي القدس.

الانسحاب من غزة

نفذت إسرائيل خطة فك الارتباط من قطاع غزة من طرف واحد دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية وذلك بانسحاب قوات الجيش وتفكيك المستوطنات. لكن إسرائيل احتفظت بسيطرتها الأمنية والعسكرية الشاملة على قطاع غزة، ومنعت الصيادين الفلسطينيين من تجاوز شريط مائي ضيق جداً بمحاذاة الساحل الفلسطيني، وتحكمت بالمعابر الحدودية للقطاع مما أدى إلى زيادة الضغط الاقتصادي على كافة القطاعات الإنتاجية وبخاصة تلك التي تحتاج إلى واردات مستمرة عبر المعابر الإسرائيلية كالوقود.

تهدف الخطوة الإسرائيلية "الانسحاب من قطاع غزة" إلى وقف الضغوط الدولية عليها لإعادة الانتشار في الضفة الغربية ولتطبيق خارطة الطريق، وإلى إقناع الدوائر السياسية الدولية أن هذه الخطوة هي مقدمة للحل الأكثر شمولية. مما يتطلب من الجانب الفلسطيني القيام بخطوة من ذات النوع، مثل جمع الأسلحة من التنظيمات المعارضة أو وقف العمليات المسلحة ضد إسرائيل. من ناحية أخرى اعتبرت الولايات المتحدة واللجنة الرباعية أن هذا الانسحاب جزءاً من تطبيق خارطة الطريق، وأنه يشكل أرضية لإنهاء الصراع في حال توفرت إرادة سياسية لدى إسرائيل والفلسطينيين.

أظهرت استطلاعات الرأي العام أن الأغلبية العظمى (٨٤٪) من الشعب الفلسطيني يعتبرون أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة انتصاراً للمقاومة. وأعطى ٤٠٪ الفضل الأول في تحقيق ذلك لحركة حماس ما أدى إلى انخفاض شعبية حركة فتح مقابل ارتفاع شعبية حركة حماس.

(٣) البعد الدولي والإقليمي

رغم أن هذه الورقة محدده من ناحية زمنية بتحليل الفترة ما بين الانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٥ والانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦، إلا أنه من المفيد عرض وتحليل الفترة السابقة مباشرة للانتخابات التشريعية وتحديدًا خلال وجود الرئيس الراحل ياسر عرفات. جدير بالذكر أن فكرة الانتخابات لقيت معارضة واضحة من قبل اللاعبين الأساسيين في

المجتمع الدولي وبخاصة الولايات المتحدة، بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة بتجديد شرعية الرئيس عرفات من خلال الانتخابات التي كان من المؤكد فوزه بها . هذا الموقف الأمريكي بالأساس تطور بهذا الشكل إثر جولة المفاوضات الفاشلة (كامب ديفيد ٢) التي أُلقت الإدارة الأمريكية مسؤولية فشلها على الرئيس الراحل عرفات.^٧

قدم المجتمع الدولي، بعد رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، دعماً كبيراً للعملية الانتخابية وحرصاً على إجرائها دون أي عقبات جدية، تمثل هذا الدعم بتمويل مالي من قبل كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والدنمارك وهولندا وأستراليا وإيطاليا والولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) يقدر بـ ٢٥ مليون دولار لتغطية نشاطات لجنة الانتخابات المركزية وإنجاز الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبزيارة وفود رسمية عديدة من دول العالم المختلفة أبرزها زيارة وزراء خارجية كل من المملكة المتحدة (بريطانياً)، وإسبانيا، وكندا، وألمانيا، وتركيا، ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، ومفوضية العلاقات الخارجية، ووزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول . لكن الأطراف الدولية الرئيسية أبدت تحفظات على مشاركة حركة حماس في هذه الانتخابات ومعارضة إسرائيلية لهذه المشاركة .

تم إنجاح فكرة الانتخابات، وبخاصة الانتخابات الرئاسية كمحصلة لجهود أطراف عدة، لمنح محمود عباس شرعية شعبية ودستورية تمكنه من تحقيق استقرار داخلي للمجتمع الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع إسرائيل، وإنهاء المظاهر المسلحة للانتفاضة . حظي فوز الرئيس محمود عباس (أبو مازن) بترحيب كبير على الساحة الدولية، واهتمت كافة الأطراف باستمرار العملية الانتخابية لتشمل الانتخابات المحلية والتشريعية بغاية إدماج حماس بالعملية السلمية باعتبارها جزءاً من المنظومة السياسية الفلسطينية . كما أن عدم مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية تجعل من نتائج الانتخابات ليست ذات مغزى للعملية السلمية وإنهاء العنف . كما أنه يمكن لحماس تعطيل العملية الانتخابية إذا ما قررت ذلك، وبخاصة في ظل تزايد شعبية الحركة في الأراضي الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة الخمس.^٨

ساد المنطقة في هذه الفترة (أي فترة ما بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون ثاني ٢٠٠٥ وقبل الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون ثاني ٢٠٠٦) جو من التفاؤل حول مستقبل العملية السلمية وتوقعات الجمهور الإيجابية بتخفيف وطأة الإجراءات الاحتلالية وتحسن الوضع الاقتصادي والسلم الأهلي . وقد اصطدمت هذه التوقعات بحقيقة استمرار إسرائيل بسياساتها التعسفية، وانتشار حالة فوضى السلاح

⁷ Clayton Swisher. The Truth about Camp David: The untold story about the collapse of the Middle East peace process. New York : Nation Books- Avalon publishing group, 2004, pp 27, 404-405.

^٨ أنظر استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٦ . وكذلك أنظر ورقة علاء حلوح في هذا الكتاب تحت عنوان " فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج " ص ١٧٠ .

وضعف أداء السلطة الفلسطينية في مواجهة كلتا الحالتين . رحب الموقف الدولي المتمثل بالأساس بموقف الأطراف المشاركة باللجنة الرباعية الراحية لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بنتائج الانتخابات الرئاسية التي أعطت انطباعاً بأن الشعب الفلسطيني يعبر عن توجه إجمالي نحو السلام مع إسرائيل بدلالة انتخابه لمرشح حركة فتح الذي انتخب ببرنامج يتبنى الاتفاقيات المبرمة سابقاً مع إسرائيل ويعد بتوفير الأمن ولقمة العيش للمواطنين.^٩ برز الدور المصري في العام ٢٠٠٥ كوسيط بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية لمنع تصاعد الصراع بينهما في قطاع غزة من خلال استضافة الحوار الفلسطيني بالقاهرة، والمساهمة في صياغة إعلان القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥، ومساعدة السلطة في عملية الإصلاح الأمني .

حملت الانتخابات المحلية التي جرت خلال العام ٢٠٠٥ نتائج مضملة حيث فازت فتح بأغلبية المقاعد في (١٢٤ هيئة محلية من ٢٦٤) أي ٤٧٪ من مجمل الهيئات المحلية فيما فازت حماس بأغلبية المقاعد في ٥٨ هيئة محلية أي ٢٢٪ مما أعطى تصوراً لدى الأطراف الإقليمية والدولية بقدرة فتح على التفوق في الانتخابات التشريعية . لكن نتائج الانتخابات المحلية تشير إلى أن تفوق حركة فتح في المجالس المحلية ناجم عن فرق بسيط، ٣٪ فقط من عدد الأصوات، حيث حصلت فتح على ٣٧٪ مقابل ٣٤٪ لحماس، من أصوات الناخبين في الجولات الأربع كافة . هذا الفرق البسيط بين فتح وحماس، منح فتح تفوقاً واضحاً في عدد المقاعد في المجالس المحلية حيث فازت فتح في العدد الأكبر من المجالس القروية فيما فازت حماس في عدد أقل من المجالس لكنها الأكبر في عدد السكان . ومن الواضح أن هذه الرسالة المضملة أدت إلى شعور الأطراف المراقبة بعدم القلق من ناحية إمكانية فوز حماس في الانتخابات التشريعية . أصرت الأطراف الدولية على إجراء الانتخابات التشريعية، وضغطت على الحكومة الإسرائيلية للسماح لسكان القدس بالمشاركة في الانتخابات على أساس بروتوكول الانتخابات الملحق بالاتفاقية المحلية لعام ١٩٩٥ .

⁹ http://www.elections.ps/pdf/Final_Report_Presidential_Elections_Text.pdf